Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol.7, No.4 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2025.070416 **Pages: 179-195**

دور الرأي العام العراقي في صنع القرار السياسي بعد العام 2003

م. م. هاله سالم خلف محمد
كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، جامعة كركوك، كركوك، 36001، العراق.
hallasalem@uokirkuk.edu.iq

الملخص
يتناول موضوع البحث دور الرأي العام في تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية في العراق بعد العام 2003، مع التركيز على قدرة المواطنين على التأثير في صنع القرار ومراقبة أداء المؤسسات الحكومية. تنبع مشكلة البحث من الحاجة لفهم مدى تأثير الرأي العام العراقي على السياسات العامة في ظل التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية، كما ويهدف إلى تحليل دور وسائل الإعلام والتظاهرات السلمية والنقاشات العامة في بلورة المواقف تجاه القضايا الوطنية وتحقيق الرقابة المجتمعية. اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الأحداث السياسية والميدانية بعد 2003. أظهرت النتائج أن الرأي العام العراقي أصبح شريكًا فاعلًا في صياغة السياسات العامة، حيث لعب دورًا مهمًا في مكافحة الفساد وتحسين الخدمات العامة والمشاركة في مراجعة السياسات الاقتصادية، ونستنتج من خلاله أن الرأي العام العراقي أصبح بعد عام 2003 قوة فاعلة تؤثر في صنع القرار السياسي، خصوصًا في المجالات المتعلقة بالخدمات العامة، مكافحة الفساد، والسياسات الاقتصادية. اضافة الى ذلك سيسهم التطور في وسائل الإعلام والتقنيات الحديثة وارتفاع مستوى التعليم في تعزيز تأثير الرأي العام العراقي، ما يعزز مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون ويتيح للمواطنين المشاركة السياسية بشكل منظم وفاعل.
الكلمات المفتاحية: الرأي العام، صنع القرار السياسي، المشاركة السياسية، العراق.

The Role of Iraqi Public Opinion in Political Decision-Making After 2003

Asst. Lect. Halah Salim Khalaf Mohammed
College of Computer Science and Information Technology, University of Kirkuk, 36001, Iraq.
hallasalem@uokirkuk.edu.iq

Abstract

This study examines the role of public opinion in promoting democracy and political participation in Iraq since 2003. It focuses on citizens' ability to influence decision-making and monitor the performance of government institutions. The research problem stems from the need to understand the extent to which Iraqi public opinion influences public policy in light of security, political, and economic challenges. The study aims to analyze the role of the media, peaceful demonstrations, and public debates in shaping attitudes toward national issues and achieving community oversight. The study relied on a descriptive-analytical approach by examining political and field events after 2003. The results showed that Iraqi public opinion has become an active partner in formulating public policy, playing a significant role in combating corruption, improving public services, and participating in reviewing economic policies. The study concludes that after 2003, Iraqi public

opinion has become an effective force influencing political decision-making, particularly in areas related to public services, combating corruption, and economic policies. In addition, the development of modern media and technology and the rise in the level of education will contribute to strengthening the influence of Iraqi public opinion, reinforcing the principles of democracy and the rule of law and enabling citizens to participate politically in an organized and effective manner.

Keywords: Public opinion, political decision-making, political participation, Iraq.

المقدمة

شهد العراق بعد عام 2003 تحولات سياسية واجتماعية عميقة أثرت بشكل جوهري على طبيعة صناعة القرار السياسي في البلاد. فقد أفرزت العملية الانتقالية بعد سقوط النظام السابق بيئة سياسية جديدة تتيح لمختلف شرائح المجتمع العراقي المشاركة والتفاعل مع مسار اتخاذ القرار. وأضحى الرأي العام العراقي عنصرًا مؤثرًا في صياغة السياسات العامة، سواء عبر المشاركة المباشرة في الانتخابات والاستفتاءات، أو من خلال التأثير غير المباشر عبر وسائل الإعلام التقليدية ومواقع التواصل الاجتماعي، التي أصبحت منصة لنقل مطالب المواطنين ومراقبة أداء النخب السياسية. ولقد مارس الرأي العام دورًا مزدوجًا، فهو ليس فقط عاملًا ضاغطًا على صانعي القرار لاعتبارات سياسية واجتماعية، بل أيضًا مرآة تعكس تطلعات المجتمع، وتكشف نقاط الضعف في السياسات الحكومية وأداء المؤسسات العامة. كما ساهمت هذه الظاهرة في تعزيز ثقافة المساءلة والمشاركة السياسية بين المواطنين، مما أدى إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

أولاً/ إشكالية البحث

يُعالج هذا البحث مشكلة غامضة يتمثل في: مدى تأثير الرأي العام العراقي على صنع القرار السياسي بعد عام 2003، والعوامل التي تعزز أو تحد من فعاليته، ودور وسائل الإعلام التقليدية والحديثة في تمكين المواطنين من ممارسة مشاركتهم السياسية الفاعلة. بناءً على ذلك، يركز البحث على الإجابة عن التساؤلات الاتية:

1. ما هو مفهوم الرأي العام؟ وما هي مظاهره؟ وما هي خصائصه؟
2. ما هو مفهوم صنع القرار السياسي؟ وكيف يؤثر الرأي العام في صنع القرار السياسي؟
3. كيف تؤثر اتجاهات الرأي العام في العراق في صناعة القرار السياسي بعد عام 2003؟
4. ما هي المشاهد المستقبلية لدور الرأي العام العراقي؟

ثانياً/ هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة دور الرأي العام العراقي في صنع القرار السياسي بعد 2003، مع تحليل تأثيره على السياسات العامة وأداء المؤسسات الحكومية. كما يسعى إلى استكشاف العوامل المؤسسية والاجتماعية والثقافية التي تحدد قدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتعزيز الديمقراطية واستقرار العملية السياسية.

ثالثاً/ فرضية البَحث

يقوم البحث على فرضية مفادها: أن الرأي العام العراقي بعد 2003 يؤثر في صنع القرار السياسي ومستوى الشفافية والمساءلة لدى النخب، إلا أن قوة هذا التأثير تعتمد على البنية المؤسسية، ووعي المواطنين، وانتشار وسائل الإعلام التقليدية والرقمية كأدوات للتعبير والضغط على صانعي القرار.

رابعاً/ منْهَجيـة البَحْث

تم تبني مجموعة من المناهج البحثية لتحقيق أهداف البحث بشكل متكامل ومنهجي:

1. المنهج الوصفي التحليلي: اعتمد البحث هذا المنهج لوصف وتحليل دور الرأي العام العراقي في صنع القرار السياسي بعد عام 2003 بشكل دقيق، مع التركيز على العناصر الأساسية التي تحدد طبيعة هذا الدور ومدى تأثيره على السياسات العامة وأداء المؤسسات الحكومية.
2. المنهج الاستشرافي: تم توظيفه لاستشراف مستقبل دور الرأي العام العراقي، وتحليل السيناريوهات المحتملة لتأثيره على عملية صنع القرار، مع التركيز على التوجهات المستقبلية للسياسات العامة ومستوى مشاركة المواطنين في العملية السياسية.

خـامساً / هَيكَلية البـَحث

تم تقْسيـم البحثُ الى مقدمة ومبحثين وخاتمة وفق الاتي:
المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للرأي العام وصنع القرار السياسي
المطلب الأول: مفهوم الرأي العام وخصائصهِ
المطلب الثاني: مفهوم صنع القرار السياسي ومراحلهِ
المبحث الثاني: دور الرأي العام العراقي في صنع القرار السياسي
المطلب الأول: علاقة الرأي العام بصنع القرار السياسي
المطلب الثاني: اتجاهات الرأي العام في العراق وأثرها في صناعة القرار السياسي بعد العام 2003

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للرأي العام وصنع القرار السياسي

يُعَدّ الرأي العام أحد المرتكزات الأساسية في الحياة السياسية المعاصرة، إذ يُمثل الاتجاهات والمواقف الجماعية لأفراد المجتمع إزاء القضايا العامة، وتتزايد أهميته كلما تعمّقت الممارسات الديمقراطية واتسعت دوائر المشاركة الشعبية في الشأن العام، أما صنع القرار السياسي فهو العملية التي يتم من خلالها تحديد السياسات العامة واتخاذ الخيارات الاستراتيجية من قبل النخب الحاكمة، مستندة إلى توازنات المصالح الداخلية والخارجية، وفي هذا السياق، يشكل الرأي العام أداة ضغطٍ ورقابةٍ على صانع القرار، كما يُسهم في شرعنه السياسات وتعزيز قبولها المجتمعي، ومن ثم، فإن العلاقة بين الرأي العام وصنع القرار السياسي علاقة تكاملية تُبرز دور المواطن كفاعل أساسي في صياغة التوجهات السياسية الحديثة.

المطلب الأول

مفهوم الرأي العام وخصائصهِ

لغويًا، يُعرَّف الرأي بما يعتقده الإنسان ويرتأيه، فيُقال رأيي كذا أي اعتقادي أو إصابتي في التدبير، كما يُستعمل للدلالة على الرؤية سواء كانت بالعين أو بالقلب، أما لفظ العام، فيحيل إلى معنى الشمول والاتساع، ويُقال القوم عامة أي جميعهم، والعام كذلك هو جمع العامة [1]. أما على المستوى الاصطلاحي، فقد أولت الموسوعات الاجتماعية والسياسية والفلسفية أهمية كبيرة لتعريف الرأي العام. فموسوعة العلوم الاجتماعية تعرفه بأنه: وجهات النظر والشعور السائد بين جمهور معين في فترة زمنية محددة إزاء موقف أو قضية معينة [2]، في حين ترى الموسوعة السياسية أنه: اتجاه أغلبية أفراد المجتمع اتجاهًا موحدًا إزاء القضايا التي تؤثر فيه أو تعرض عليه، بحيث يمكن لهذا الاتجاه أن يدعم أو يعارض قضية أو مقترحًا معينًا، مما يجعله قوة قادرة على التأثير في السلطات الحاكمة، مع التأكيد أن الرأي العام ليس ظاهرة ثابتة بطبيعتها بل متغيرة تبعًا للظروف [3]. من جانب آخر، تقدم الموسوعة الفلسفية تعريفًا للرأي العام باعتباره: مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي تعبر عن مواقف جماعة أو عدة جماعات اجتماعية إزاء أحداث أو ظواهر حياتية واجتماعية، أو إزاء أنشطة الأفراد والطبقات [4].

وقد عرفه جون ستيوارت ميل بإن الرأي العام هو الميول والاتجاهات في المجتمع او جزء منها ومن ثم فأن الشيء الرئيس الذي يحدده عملياً هو وضع الحاكم تحت عقوبات القانون والرأي، كما عرفه ليو نارد دوب بإنه "أتجاه جماعة من الناس نحو مشكلة معينة او حادث معين، وعرفه جينيز برج بأنه الآراء والاحكام الجماعية التي تعمل في مجتمع تتشكل بصورة محددة تقريباً يتمتع بإستقرار محدد وهو نتيجة عمل الكثير من العقول، وعرفه وليم ألبج بأنه ثمرة تفاعل الآراء والافكار داخل أي جماعة من الناس، أما بالنسبة الى المؤلفات العربية فقد تناولت ظاهرة الرأي العام كتعريف اسماعيل علي مسعد على انه حصيلة أفكار ومعتقدات ومواقف الافراد والجماعات ازاء شأن من الشئون تمس النسق الاجتماعي كأفراد او منظمات او نظم والتي يمكن أن تؤثر في تشكيلها عن طريق عمليات الاتصال التي تؤثر نسبياً أو كلياً في مجريات امور الجماعة الانسانية على النطاق المحلي او الدولي، ويُعَدّ تعريف مختار التهامي من أكثر التعريفات دقة وشمولًا في التعبير عن مفهوم الرأي العام، إذ يمكن اعتماده أساسًا في الدراسات المتخصصة في هذا المجال. فقد عرّفه بقوله: هو الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعي في فترة زمنية محددة، إزاء قضية أو أكثر تثير جدلًا ونقاشًا عامًا، وتمس مصالح الأغلبية أو قيمها الجوهرية مسًّا مباشرًا [5]. ومن خلال المقارنة بين التعريفات السابقة، يمكن استخلاص مجموعة من العناصر المشتركة التي تُشكّل مرتكزات أساسية لفهم الرأي العام، وهي على النحو الآتي [5]:

1. وجود قضية أو مجموعة من القضايا التي تمس المجتمع بصورة مباشرة.
2. بروز اهتمام فعلي وواقعي من قبل المواطنين تجاه هذه القضايا.
3. توافر مستوى من الوعي والمعرفة بالقضية محل النقاش.
4. إتاحة حرية التعبير والنقاش العلني حول القضية.
5. اهتمام عدد كافٍ من المواطنين بالقضية، بما يعني أن تحقق الرأي العام لا يشترط وجود أغلبية ساحقة بالضرورة.

تتباين تقسيمات الباحثين لمفهوم الرأي العام بصورة ملحوظة، إذ يعتمد كل منهم معايير مختلفة للتصنيف، فبعضهم يستند إلى مدى استمرارية الرأي، في حين يركز آخرون على معيار الظهور والعلنية، أو على نطاقه المكاني والتخصصي، أو على طبيعة استجابته وتأثره بالحملات الإعلامية. ويمكن إجمال أبرز هذه التقسيمات على النحو الآتي [6].

1. من حيث الاستمرارية (المعيار الزمني):

- الرأي العام الدائم أو المستقر: يتسم بالثبات النسبي ويرتكز غالبًا على أسس ثقافية أو دينية راسخة.
- الرأي العام المؤقت: يرتبط بأحداث طارئة أو مصالح عارضة، وينتهي بانتهاء مسبباته.
- الرأي العام اليومي: ينشأ استجابة لمجريات الحياة اليومية، ويتميز بسرعة التغير مقارنة بالرأي المؤقت.

2. من حيث الظهور والعلنية:

- الرأي العام الظاهر: يُعبَّر عنه من خلال الانتخابات، النقاشات المفتوحة، المظاهرات، والاحتجاجات.
- الرأي العام الكامن (غير الظاهر): يمتنع فيه الأفراد عن التعبير العلني بسبب القيود الاجتماعية أو السياسية المفروضة.

3. من حيث الاستجابة للحملات الإعلامية:

- الرأي العام القائد: يصنعه في الغالب أفراد النخبة السياسية الحاكمة عبر توظيف وسائل الإعلام لفرض توجهاتهم.
- الرأي العام الجماهيري: يتشكل من قطاعات المجتمع الواسعة، ويُعد الهدف الرئيس للحملات الإعلامية.

4. من حيث النطاق والمجال الجغرافي:

- الرأي العام الوطني: يرتبط بدولة محددة وبقضاياها الداخلية.
- الرأي العام الإقليمي: مثل الرأي العام العربي، الإفريقي، أو الأوروبي، الذي يتجاوز الحدود الوطنية ليعبر عن تكتلات إقليمية.
- الرأي العام العالمي: يتكون استجابة للقضايا ذات الاهتمام الإنساني العام، بغض النظر عن الانتماءات القومية أو الدينية أو السياسية.

خصائص الرأي العام تتسم بتعدد أبعادها وتشابكها، وقد حددها الباحثون في جملة من السمات الأساسية، يمكن إجمالها على النحو الآتي [5]: -

1. الرأي العام والموروث الثقافي: لا يشترط أن يكون الرأي العام مجرد انعكاس للعادات والتقاليد السائدة، بل هو نتاج تفكير عقلاني يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة، وقد يتخذ في بعض الأحيان شكل محاولة للتوفيق بين هذه المصلحة وبين الأعراف الاجتماعية الموروثة.
2. الوعي الجمعي: يشترط في تكوين الرأي العام أن يشعر الأفراد بوجوده، وأن تتوافر عادات وتقاليد مشتركة بينهم تعزز الإحساس بالوحدة والانتماء. وفي هذه الحالة يخضع الأفراد طوعًا للرأي السائد باعتباره سلطة معنوية تفوق إرادتهم الفردية.
3. الإعلان والاتصال: لا يكتمل تكوين الرأي العام إلا بعد الإعلان عنه وإبرازه عبر وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، مما يمنحه طابعًا علنيًا وشرعية اجتماعية.
4. الابتعاد عن المصالح الفئوية: لا ينبغي أن يكون الرأي العام انعكاسًا لهيمنة فئة أو طائفة معينة ذات مصالح خاصة، بل يجب أن يعبر عن مصالح أوسع تتصل بالمجتمع ككل.
5. طابع الأغلبية: يُعَدّ الرأي العام في جوهره رأيًا للأغلبية، سواء المؤيدة أو المعارضة لقضية ما، سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية، مع بقاء الأقلية في موقع المخالفة. ولا يشترط أن يرتبط الرأي العام بالعمومية المطلقة لجميع أفراد المجتمع.
6. تفاوت التأثير: تختلف قوة تأثير الرأي العام تبعًا لطبيعة القضايا المطروحة. ففي بعض الحالات، مثل الانتخابات، يكون تشكيل الرأي العام بيد القوى السياسية وزعاماتها، بينما تشمل دائرته الأوسع كل من تمسهم القضية بغض النظر عن مستوى معرفتهم بها.

7. درجة الثبات: يتصف الرأي العام بالتغير وعدم الاستقرار الكامل، إذ يتأثر بموضوع النقاش وبكمية المعلومات المتاحة. فهو ظاهرة ديناميكية قد تتجه نحو حزب أو تيار ثم تتحول عنه لاحقًا.
8. قابلية القياس: يمكن قياس الرأي العام نسبيًا عبر الاستطلاعات والاستقصاءات أو من خلال نتائج الانتخابات البرلمانية والمحلية، على الرغم من أن هذه الأدوات لا تعكس بدقة تامة حجمه الحقيقي.
9. البعد الزمني: للرأي العام طبيعة ظرفية، فهو مرتبط بمدد زمنية محددة تتغير وفقًا للظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة بالقضية المطروحة.
10. التعددية الداخلية: في إطار الجماعة الوطنية أو القومية، قد تتنوع الآراء العامة تبعًا لاختلاف المجموعات الاجتماعية داخلها، بحيث يحتفظ كل مكوّن اجتماعي برأي يعكس خصوصيته ضمن الإطار الأشمل للرأي العام.
11. التعبير عن التيارات الكامنة: يُعَدّ الرأي العام انعكاسًا للتوجهات والحركات الكامنة وغير الواضحة التي تسود الحياة العامة، حتى وإن لم تُعبّر بشكل مباشر.
12. نتاج التفاعل الجماعي: يتشكل الرأي العام أساسًا من خلال التفاعل بين أفكار الأفراد داخل مختلف أشكال الجماعات الاجتماعية، مما يمنحه طابعه الجمعي المميز.

نظرًا للطبيعة الديناميكية للرأي العام واتصافه بالتغير المستمر، فإن أساليب التعبير عنه تختلف باختلاف درجة تطور المجتمعات ونظمها السياسية، عليه يمكن تقسيم مظاهر التعبير عن الرأي العام إلى شقين رئيسيين [7]: -

1. المظاهر الإيجابية: يتجلى الرأي العام في صور إيجابية متعددة، منها التظاهرات التي تُعد وسيلة للتعبير الجماهيري عن قضايا عامة تمس مصالح الشعب. ففي الأنظمة الديمقراطية يُسمح بهذه التظاهرات باعتبارها أداة شرعية للتعبير عن المواقف، بينما تسعى الأنظمة غير الديمقراطية إلى منعها خشية تهديد استقرار النظام السياسي.

وإلى جانب التظاهرات، يتخذ الرأي العام أشكالًا أخرى كالتجمعات الشعبية، والندوات، والاجتماعات، واللقاءات العامة التي تُسهم في تقريب وجهات النظر ومناقشة قضايا المجتمع. كما تُعد وسائل الاتصال الجماهيري، خصوصًا في الدول المتقدمة، أداة مركزية في التعبير عن الرأي العام، في حين غالبًا ما تُوظَّف هذه الوسائل في الدول غير الديمقراطية للتأثير على الجماهير وتوجيهها لخدمة مصالح الفئة الحاكمة.

2. المظاهر السلبية: تتجسد المظاهر السلبية في أساليب احتجاجية مثل المقاطعة، والاستهتار، والإضراب عن العمل، والاعتصام، والتي تعكس حالة من السخط وعدم الرضا لدى الرأي العام تجاه السلطة وسياساتها. ويرجع ذلك في الغالب إلى غياب قنوات الاتصال بين الشعب وقادته أو إلى محدودية مشاركة الجماهير في صنع القرار السياسي.

ورغم تفاوت درجة الأضرار الناجمة عن هذه الأساليب، فإنها تُعَد من الوسائل غير الديمقراطية للتعبير عن الرأي العام، ويُعَدّ الخيار الثوري أكثر هذه الأساليب عنفًا، إذ يندلع عندما يترسخ لدى الجماهير شعور بعدم جدوى التعبير السلمي أو الكلامي في إيصال مطالبهم وتطلعاتهم. وعليه، يمكن القول إن مظاهر التعبير عن الرأي العام ما هي إلا أنماط سلوكية متعددة يلجأ إليها الأفراد والجماعات للتعبير عن مواقفهم واتجاهاتهم حيال القضايا العامة. وقد تتخذ هذه الأنماط شكلًا لفظيًا، أو حركيًا، أو إشاريًا، أو رمزيًا، لتعكس مواقف الرأي العام سواء في صورة تأييد أو معارضة أو حياد. وهناك عدة عوامل تؤثر في درجة فاعلية الرأي العام، والتي ترتبط بشكل او بأخر بالنظام السياسي ومنها [8]: -

1. حجم النفوذ الذي يستطيع ممارسته.
2. الموقع الاقتصادي والسياسي الذي يتأثر به.

أما فيما يتعلق بالأسباب التي دفعت الأنظمة السياسية الحديثة إلى إيلاء اهتمام متزايد بالرأي العام، فيتم تلخيصها بالنقاط الآتية [9]: -

1. تنامي حاجة المواطنين إلى المعلومات: إذ أصبحت الحكومات مطالبة بتزويد مواطنيها بالمستجدات بصورة مستمرة، تجنباً لانصراف العامة عن المشاركة في الشأن العام نتيجة لغياب المعرفة الكافية.
2. اتساع نطاق الأنشطة الحكومية: حيث تسعى الأنشطة الحكومية إلى تنمية شخصية المواطن بما يعزز دعمه لتوجهات الدولة، وفي الوقت نفسه رفع مستوى وعيه ليتسنى له المشاركة في العملية السياسية بفاعلية واقتناع.
3. تعاظم دور السلطة التنفيذية: فقد باتت السلطة التنفيذية في كثير من الدول تمسك بزمام المبادرة في صياغة التشريعات الجديدة، وصنع السياسات الداخلية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الخارجية، وذلك على حساب بقية السلطات.
4. ارتفاع مستوى وعي الجماهير: إذ أسهم انتشار التعليم واتساع قاعدة المتعلمين في زيادة وعي المواطنين بالقضايا العامة، الأمر الذي فرض على الحكومات ضرورة مخاطبة الرأي العام بوضوح وتقديم إجابات دقيقة تلبي تطلعاته، فضلاً عن إشراكه في الحياة السياسية.

5. تطور وسائل الاتصال والإعلام: حيث أصبحت مختلف الأنظمة السياسية تعتمد على هذه الوسائل للتواصل مع الجماهير، ورصد اتجاهاتهم وميولهم، والعمل على التأثير في مواقفهم.
6. التقدم التقني في مجالات الإعلام والاتصالات: فقد شهدت الطباعة، والصحافة، والإذاعة، والتلفزيون، تطوراً ملحوظاً، تزامن مع بروز وسائل الاتصال الحديثة مثل شبكة الإنترنت، مما عزز قدرة الحكومات على إدارة علاقتها مع الرأي العام داخلياً وخارجياً.
7. السعي إلى كسب تأييد الرأي العام: إذ تحاول الحكومات استمالة الرأي العام المحلي والدولي لصالحها أو لصالح أحزابها وجماعاتها السياسية داخل الدولة، بغية تعزيز شرعيتها ودعم مواقفها.
8. ارتباط الرأي العام بالسياسة الخارجية: حيث أضحى للرأي العام دور متزايد في التأثير على توجهات الدولة في قضايا السلم والأزمات، سواء في الأنظمة الديمقراطية أو حتى في الأنظمة الشمولية.

وعليه يمكن القول إنّ الرأي العام يمثل مرآة الوعي الجمعي الذي يعكس اتجاهات المجتمع حيال القضايا السياسية والاجتماعية، وتبرز مظاهره في صور متعددة تبدأ من التعبير السلمي كالمظاهرات ووسائل الإعلام، وصولًا إلى التأثير المباشر في صناعة القرار. ومن ثمّ يبقى الرأي العام عنصرًا حيويًا يوازن بين سلطة الدولة وتطلعات الأفراد.

المطلب الثاني

مفهوم صنع القرار السياسي ومراحلهِ

المعنى اللغوي لكلمة قرار ورد في مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي أن القرار" يعني المستقر من الأرض، ويُطلق يوم القرّ بالفتح على اليوم الذي يلي يوم النحر، حيث يستقر الناس في منازلهم، كما أن القرار في المكان يعني الاستقرار فيه، فيقال: "قَرِرتُ بالمكان" بالكسر أي أقمتُ فيه، و"قَررتُ" بالفتح أي ثبتُّ فيه، أما قارَّه مقارّة" فتعني استقر معه وسكن [10]. في الاصطلاح، يُفهم القرار بوصفه اختيار البديل الأرجح أو الأمثل"، كما يعني "الموقف الواعي الذي يستقر عليه من له صلاحية البتّ بعد التأمل في الخيارات المتاحة [11].

المعنى الاصطلاحي للقرار السياسي، بحسب موسوعة العلوم السياسية الصادرة عن جامعة الكويت، يُعرّف القرار السياسي بأنه فعل يقوم به أصحاب السلطة أو النفوذ، أو من يمتلكون القدرة على اتخاذ موقف محدد، عبر اختيار أحد البدائل المطروحة لمواجهة مشكلة معينة. ومن ثم، يُعد القرار بمثابة وصفة أو التزام باتباع نمط محدد من السلوك أو الفعل [12]. كما يذهب اتجاه آخر إلى تعريف القرار السياسي بأنه عملية تخطيط شاملة أو جزئية، قد تكون ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، تصدر عن القيادة السياسية للدولة. ولكي يُعد القرار سياسياً ينبغي أن يتسم بثلاث خصائص أساسية [13]: -

1. الصدور عن سلطة سياسية: أي أن يُتخذ من قبل شخصية سياسية أو من خلال مؤسسة سياسية مخولة قانونياً ومقبولة اجتماعياً.
2. القوة الإلزامية: بحيث يتضمن القرار قوة جبرية تفرض الطاعة والتنفيذ.
3. العمومية: أي أن يمس القرار شؤون المجتمع العامة واحتياجاته الجماعية.

تُعرّف عملية صنع القرار بأنها عملية معقدة يُصار من خلالها إلى اختيار البديل الأنسب من بين مجموعة بدائل مطروحة، وذلك في ضوء تقييم دقيق للمزايا النسبية لكل بديل. وتتداخل في هذه العملية عوامل متعددة ذات طابع اجتماعي وبيئي وتنظيمي وفني، الأمر الذي يجعلها بوصفها سلوكًا إداريًا غير عفوية أو عشوائية، بل نتيجة طبيعية لتفاعل منظومة القيم وأنماط السلوك السائدة داخل المجتمع [14]، كما يُنظر إليها بوصفها الآلية التي تُنتج الدولة من خلالها قراراتها، إذ تُعد هذه القرارات محصلة للتفاعل القائم بين القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية، وذلك استنادًا إلى معطيات البيئة الداخلية ومتغيرات البيئة الدولية، فضلاً عن خصوصية الموقف الذي يُعالج من خلال القرار [15].

أما جيمس دورتي وروبرت بالستغراف فيعرّفان عملية صنع القرار بأنها الدراسة المنهجية والمتخصصة لمجموعة العناصر الواجب أخذها في الاعتبار عند تحليل أو تبنّي سياسة معينة، بما يتطلب تحديد عدد كبير من المتغيرات المرتبطة بالموقف محل الدراسة، ثم الكشف عن طبيعة العلاقات القائمة بينها بشكل يساهم في توضيح أبعاد السياسة. ويؤكدان أن هذا المفهوم لا يفرض بالضرورة صياغة فرضيات مُلزمة لصانع القرار، بقدر ما يسهم في إظهار جوانب أساسية ومهمة ينبغي الالتفات إليها في العملية السياسية [16]. كما يرى ريتشارد سنايدر أن صنع القرار السياسي هو عملية اجتماعية يُختار من خلالها موضوع محدد ليكون موضع قرار، فتُصاغ مجموعة من البدائل ويُختار أحدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق [17]. في ضوء ما سبق، يمكن القول إن عملية صنع القرار تنطوي على مجموعة من العناصر والأبعاد الأساسية التي يمكن تلخيصها على النحو الآتي [18]: -

1. تُعد عملية صنع القرار عملية جماعية متكاملة تتسم بالتعقيد والتداخل، حيث يشكّل الوصول إلى قرار محدد ذروة التفاعل بين مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة.
2. تتأثر عملية صنع القرار بجملة من المحددات والعوامل البيئية المحيطة، سواء الداخلية منها أو الخارجية، بالإضافة إلى العوامل الإنسانية، فضلاً عن طبيعة الهيكل التنظيمي الذي يُنظّم هذه العملية.
3. تخضع عملية صنع القرار لاشتراطات علمية نظرية وعملية، بما يضمن تحقيق نتائج أكثر فاعلية وملاءمة للواقع.
4. تختلف عملية صنع القرار عن عملية اتخاذ القرار؛ فالأولى ترتبط بآليات تكوين القرار وصياغته، بينما الثانية تركز على آليات الانتقاء والاختيار بعد اكتمال صياغة القرار. ومن ثم، فإن هذا الاختلاف يُعد وظيفياً وبنيوياً في آن واحد، حيث يُمثل اتخاذ القرار مرحلة محورية ضمن عملية صنع القرار، تليها مراحل التنفيذ والمتابعة.
5. على الرغم من أن عملية صنع القرار ذات طبيعة مستقبلية، إلا أن تعقيد بيئة القرار ونقص المعلومات المتاحة قد يؤديان في كثير من الأحيان إلى صعوبة التنبؤ بدقة بالنتائج المترتبة عليها، وذلك بفعل تداخل المتغيرات والعوامل المستقبلية المختلفة.
6. تتسم عملية صنع القرار بالواقعية، أو على الأقل بدرجة من الوعي المقبول، بما يسمح بالوصول إلى الحد المعقول من التصور بدلاً من السعي وراء الحد الأقصى الذي قد يصعب تحقيقه في ظل المعطيات المتغيرة.

تُعد عملية صنع القرار السياسي من أكثر العمليات تعقيداً وتشابكاً، إذ تتداخل فيها أبعاد متعددة؛ فهي عملية جماعية تشمل جهات رسمية وغير رسمية، وتتأثر بجملة من العوامل الداخلية والخارجية والإنسانية والتنظيمية. كما تخضع لشروط علمية دقيقة تسعى لتحقيق نتائج واقعية قابلة للتنفيذ. ويُميز الباحثون بين صنع القرار واتخاذه، فالأول يتعلق بآلية التكوين والصياغة، في حين يمثل الثاني مرحلة الانتقاء والمفاضلة بين البدائل، يليها التنفيذ والتقييم. ورغم الطابع المستقبلي لهذه العملية، فإن نقص المعلومات وتعقيد البيئة المحيطة غالباً ما يحد من دقة التنبؤ بالنتائج، مما يجعل الواقعية والمرونة سمة أساسية في مسارها.

وقد تعددت التصنيفات الخاصة بمراحل صنع القرار نتيجة اختلاف الخلفيات الفكرية للباحثين، حيث ذهب بعضهم إلى تقسيمها إلى أربع مراحل وآخرون إلى سبع مراحل. وفي ضوء الصيغة الموسعة، يمكن تحديد المراحل الأساسية على النحو الآتي [19]:-

1. تحديد المشكلة أو الموقف: يُعد الانطلاق من تعريف واضح للمشكلة الخطوة الأولى لصانع القرار، إذ يشكّل ذلك الإطار المرجعي لتقدير المصالح الوطنية وتوضيح أبعاد الموقف.
2. جمع البيانات والمعلومات: يمثل توافر المعلومات الدقيقة والشاملة والملائمة الشرط الحاسم لنجاح القرار، إذ تتيح لصانع القرار إدراك الفرص والتهديدات، وتفسيرها بما يتوافق مع عقيدته السياسية ورؤيته للموقف.
3. تحديد الأهداف: تسهم صياغة الأهداف في توجيه القرار بأكمله، ويُنظر إليها بوصفها نتاجاً لتفاعل الغايات الوطنية مع الظروف الداخلية والدولية، إضافة إلى عامل الزمن والنتائج المترتبة على تحقيق هذه الأهداف.
4. تحديد وتقييم البدائل: يُفترض وجود أكثر من بديل لمعالجة الموقف، مع تقييم احتمالات نجاح كل بديل وجدواه مقارنة بالموارد المتاحة. ويُشترط أن تكون البدائل واقعية وقابلة للتنفيذ.
5. اختيار البديل الأنسب: تمثل هذه المرحلة جوهر عملية صنع القرار، حيث تتم المفاضلة بين البدائل المتاحة لاختيار الأنسب لتحقيق الهدف بأقل تكلفة وأدنى درجة من المخاطر، مستندة إلى وضوح المعلومات وقدرة صانع القرار على تقدير ردود الأفعال والنتائج المتوقعة.
6. تنفيذ القرار: يُنقل القرار في هذه المرحلة من الجانب النظري إلى حيّز التطبيق العملي عبر وسائل متعددة دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية، بحسب طبيعة الموقف والغايات المرجوة.
7. متابعة وتقييم القرار (التغذية الاسترجاعية): تُعنى هذه المرحلة برصد النتائج المترتبة على القرار ومقارنتها بالأهداف الأصلية. فإن كانت النتائج متطابقة أو قريبة من الهدف اعتُبرت إيجابية، أما إذا انحرفت عنه، فيجب تصحيح المسار واعتماد أساليب بديلة لتحقيق الغاية المنشودة.

وبذلك، يظهر أن عملية صنع القرار السياسي ليست مجرد فعل لحظي، بل مسار ديناميكي متكامل يتطلب تكاملاً بين التحليل الموضوعي، والبدائل الواقعية، والقدرة على التكيف مع المتغيرات الداخلية والدولية. بناءً على ما سبق، يتضح أن الرأي العام لم يعد مجرد انعكاس سلبي لمواقف المجتمع، بل أصبح فاعلاً مؤثراً في مسار العملية السياسية وصنع القرار، فالتفاعل بين اتجاهات الجماهير وخيارات النخب الحاكمة يساهم في إرساء التوازن بين متطلبات الشرعية السياسية وضغوط الواقع الاجتماعي، كما أن إدماج الرأي العام في عملية اتخاذ القرار يعزز الشفافية والمساءلة، ويُسهم في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال خلق توافق نسبي بين السلطة والمجتمع. وعليه، فإن دراسة الرأي العام وعلاقته بصنع القرار السياسي تمثل مدخلاً ضرورياً لفهم ديناميات الحكم الرشيد وآليات بناء السياسات العامة في الأنظمة الحديثة.

المبحث الثاني

دور الرأي العام العراقي في صنع القرار السياسي

يشكل الرأي العام العراقي بعد العام 2003 عاملًا مؤثرًا في عملية صنع القرار السياسي، حيث يتيح للمواطنين الفرصة للمشاركة الفاعلة في توجيه السياسات العامة ومراقبة أداء المؤسسات الحكومية. وقد تجلى دوره بشكل واضح من خلال المشاركة الانتخابية، التظاهرات السلمية، واستخدام وسائل الإعلام التقليدية والرقمية كأدوات للتعبير والمناصرة، ويمكن التطرق الى ذلك عبر المطالب الاتية:

المطلب الأول

علاقة الرأي العام بصنع القرار السياسي

يُعدّ الرأي العام مكوّناً بنيوياً أساسياً في العملية السياسية، إذ يساهم في توجيه أولويات صانعي القرار وتعزيز الشرعية السياسية للنظام. كما أن التفاعل بين اتجاهات المجتمع ومؤسسات الحكم يشكّل عاملاً حاسماً في صياغة السياسات العامة وتحديد مساراتها الاستراتيجية. وبذلك، فإنّ دراسة العلاقة بين الرأي العام وصنع القرار السياسي تمثّل إطاراً علمياً لفهم ديناميات الحكم وآليات التأثير المتبادل بين الدولة والمجتمع. تقتضي طبيعة الرأي العام في سياقها الجديد جملة من المتطلبات الضرورية للتفاعل مع عملية صنع القرار السياسي، أبرزها [20]: -

1. قبول السلطة السياسية للأفكار والقيم والاتجاهات التي يعبر عنها الرأي العام.
2. الاستجابة لمظاهر التحديث والتنمية التي تطرأ على منظومة القيم والأنماط السياسية المكوّنة له.

غير أن استيعاب هذه المتطلبات يظل مشروطاً ببنية النظام السياسي القائم، إذ يحدد هذا الأخير الركائز الأساسية لتفعيل دور الرأي العام، وتتمثل هذه الركائز في ثلاثة مستويات رئيسة [20]: -

1. إيمان النظام السياسي وقناعته بأهمية الرأي العام، بحيث لا يُختزل دوره في مجرد وظيفة تعبئة شكلية، بل يُنظر إليه كآلية لبلورة حاجات ومطالب القاعدة الشعبية الواسعة.
2. تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية في مؤسسات ومنظمات وهيئات النظام السياسي، بما يعكس التنوع الحقيقي للرأي العام.
3. تبنّي السلطة الحاكمة مبدأ الامتصاص والاستجابة لتوجهات الرأي العام، بما يضمن دمجه في العملية السياسية ويحول دون تهميشه أو إقصائه.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المتطلبات اكتسبت أهمية متزايدة في ضوء المتغيرات الدولية التي برزت منذ عام 2022، مثل الحرب الروسية – الأوكرانية، وأزمة الأمن الغذائي العالمي، وتصاعد سباق التسلح النووي، إلى جانب التحولات في بنية النظام الدولي وعودة مبدأ التحالفات الدولية على حساب الأحلاف العسكرية التقليدية. وقد أفرزت هذه التطورات الحاجة إلى آليات جديدة تُعزز دور الرأي العام في صياغة القرار السياسي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بما ينسجم مع الضغوط والفرص التي تفرضها البيئة الدولية. وفيما يلي عرض لأهم العوامل التي تؤثر في الرأي العام وصناعة القرار السياسي [21].

1. دور وسائل الإعلام في التأثير على صناعة القرار السياسي:

تلعب وسائل الإعلام دوراً مزدوجاً، اجتماعي وتربوي من خلال التثقيف والتوعية، وسياسياً عبر التأثير على صانع القرار قبل اتخاذه للقرار، أثناء اختيار البدائل، وبعد صدور القرار بتفسيره ونقله للرأي العام، مما يسهم في توجيه تنفيذ السياسات وتحديد ما هو مقبول أو مرفوض [22].

2. دور النظام السياسي في التأثير على الرأي العام وصنع القرار:

تختلف طريقة تأثير النظام السياسي بحسب نوعه، فالنظم الديمقراطية تسمح بتفاعل مستمر بين السلطة والطبقة المحكومة لتقويم القرار وفق اتجاهات الرأي العام، بينما النظم الديكتاتورية تفرض قرارات مسبقة ويصبح الرأي العام سلبياً وغير قادر على تعديل القرار.

3. دور الأحزاب السياسية في التأثير على صناعة القرار:

تساهم الأحزاب السياسية في تكوين وتوجيه الرأي العام من خلال نشر الثقافة السياسية وتعزيز التعليم السياسي، وتشكيل نخب قيادية مؤثرة، ويعتمد تأثيرها على التنظيم الداخلي، العلاقات السياسية، وقدرتها على التأثير في المجتمع وتوجيه الجماهير.

4. دور جماعات المصالح في التأثير على صناعة القرار:

تعمل جماعات المصالح كأدوات ضغط قوية في النظم الديمقراطية، فهي تؤثر في فئات المجتمع المختلفة، وتوجه الرأي العام نحو أهداف محددة، وتطرح موضوعات وحلولاً جديدة تسهم في تكوين الثقافة السياسية وتحديد خيارات صانع القرار.

5. دور المؤسسات الدينية في التأثير على صناعة القرار:

تمتلك المؤسسات الدينية تأثيراً كبيراً على الجماهير، إذ تساهم في تشكيل المعتقدات والاتجاهات السياسية والاجتماعية، ويعتمد تأثيرها على درجة التزام الفرد بعقيدته وعمق معتقداته، سواء كانت معتدلة أو متطرفة، ما يجعلها عاملاً أساسياً في توجيه الرأي العام وصناعة القرار.

تختلف العلاقة بين الرأي العام وصناعة القرار بحسب القضايا، وقد يكون التأثير مباشراً أو غير مباشر، سريعاً أو بطيئاً، ويتحدد حجم التأثير بعوامل عدة منها طبيعة النظام السياسي، نضج الرأي العام، القوى الاجتماعية، وبيئة صنع القرار. كما أن الحكومات قد تستخدم الإعلام لتشكيل رأي عام مصطنع، بينما يصعب أحياناً ترجمة اهتمامات الرأي العام إلى قرارات محددة. ويظل الرأي العام متفاعلاً مع القرار نفسه، مؤثراً ومتأثراً، ويعتمد دوره على احترام حقوق الإنسان، وجود مؤسسات مجتمع مدني قوية، وقيم الاعتدال والمشاركة [23]. وفي هذا الإطار، يمكن تحديد هدفين أساسيين لدور الرأي العام [20]: -

1. تطوير قدرته على التأثير والتأثر في النظام السياسي، ولا سيما فيما يتعلق بتلبية الحاجات والمطالب الشعبية.
2. تعزيز قابليته لاستيعاب تداعيات المتغيرات الدولية الجديدة بما يتيح تكييف السياسات الوطنية معها.

انطلاقاً من هذا الواقع السياسي يمكن استنتاج جملة من المتطلبات الأساسية الواجب توافرها في بنية الرأي العام المعاصر، والتي تشكّل بدورها ركائز ضرورية لتعزيز دوره في التأثير على عملية صنع القرار السياسي، ويمكن عرضها على النحو الآتي [20]: -

1. تجاوز الطبيعة السلبية للنظام السياسي تجاه الرأي العام

إن تخلّي النظام السياسي عن موقفه السلبي إزاء الرأي العام يسهم في رفع الظاهرة إلى مستوى أكثر فعالية، بعيداً عن الإحباط والخوف، بما ينعكس إيجاباً على قدرتها في التأثير في عملية صنع القرار.

2. تطوير قنوات التنشئة الاجتماعية–السياسية

يمثل تعزيز قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية – سواء المباشرة أو غير المباشرة – عاملاً جوهرياً في تكوين اتجاهات الفرد ومعتقداته، كما يرسخ دور النخب القيادية في بلورة رأي عام أكثر تجانساً. ويساعد هذا التنسيق في تهيئة بيئة داعمة لصانع القرار لاعتماد قوانين وقرارات تتسم بالعقلانية والرشد.

3. **تفعيل دور النخب الاجتماعية والسياسية**

لا تزال دراسات علم الاجتماع السياسي تؤكد على محورية النخب القيادية في تشكيل الرأي العام، نظراً لدورها في تجاوز الانقسامات الداخلية والولاءات الجهوية والقبلية، بما يعزز فرص بناء مشروع وطني متماسك على أرض الواقع.

4. ترسيخ النمط الديمقراطي في الحكم

يشكل النظام الديمقراطي أحد أهم الشروط لنجاح الرأي العام في ممارسة دوره، إذ تتجلى العلاقة بين الممارسة الديمقراطية والرأي العام في الاعتراف بالشعب كمصدر للسلطات، وضمان حقه في التعبير والمشاركة بعيداً عن التسييس الضيق، وكلما كان النظام السياسي أكثر ديمقراطية، كلما ارتفع تأثير الرأي العام في صياغة السياسات، بما يعزز المشاركة السياسية، ويحترم حقوق الإنسان، ويحقق الاستقرار السياسي.

5. رفع مستوى الوعي الثقافي لدى المواطنين

يُعدّ الوعي الثقافي للمواطنين ركناً أساسياً في فاعلية الرأي العام، حيث ينعكس مستوى إدراك الفرد وفهمه مباشرة على مواقفه وسلوكياته السياسية. فتعزيز وعي المواطن يمكّنه من تحليل الأحداث في بيئته الوطنية والإقليمية والدولية، ويساعده على صياغة حاجاته ومطالبه كمدخلات للنظام السياسي. كما يرسّخ قناعته بأهمية المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة، وهو ما يعزز بدوره من فاعلية الرأي العام.

وعليه، يمكن القول إن توافر هذه المتطلبات يتيح للنظام السياسي الاستفادة من الاتجاهات والقيم والمعتقدات التي يجسدها الرأي العام، بما يعزز دوره في معالجة القضايا العامة ويزيد من قدرة صانع القرار على الاستجابة لمتغيرات البيئة السياسية الداخلية والخارجية. وبالرغم من كثرة الدراسات التي تؤكد دور الرأي العام في صنع القرار السياسي، إلا أن تعقيد قضاياه واختلاف نماذج وأنواع القرارات يمنع وضع تصنيف موحد لهذا الدور. إذ لا يتدخل الرأي العام عادة في التفاصيل الدقيقة للقرار، بل يحدد الإطار العام الذي يتحرك ضمنه صانعو القرار، موضحاً ما هو مقبول وما هو مرفوض، وما قد يحقق النجاح أو يُحكم عليه بالفشل، ما يمنحه أهمية أساسية. كما أن استجابته للقرارات تؤثر في شرعيتها وصياغة القرارات المستقبلية، في ظل علاقة تأثير متبادل يعتمد

حجمها على طبيعة النظام السياسي، حيث تعكس المشاركة الفعلية للرأي العام ممارسة ديمقراطية حقيقية. وقد ازداد تأثير الرأي العام في عصر العولمة وثورة الاتصال والمعلومات والتطور التكنولوجي، مما أتاح للهياكل غير الرسمية توظيفه لتحقيق أهداف محددة، ما يثير مخاوف من تسيسه لصالح قوى المعارضة. في المقابل، طورت الدول الديمقراطية مؤسسات خاصة لدراسته بأساليب منهجية وموضوعية، بينما لا تزال البلدان العربية تفتقر إلى هذه الآليات. ويبرز دور الرأي العام بشكل أقوى خلال الأزمات والظروف الاستثنائية، حيث يتحول إلى قوة ضاغطة على صانع القرار، محدداً خياراته وموجهاً تنفيذ السياسات، ما يجعله عنصراً محورياً في العملية السياسية ويعزز فاعليته في الديناميات السياسية الحديثة.

المطلب الثاني

اتجاهات الرأي العام في العراق وأثرها في صناعة القرار السياسي بعد العام 2003

برز الرأي العام العراقي بعد التاسع من نيسان 2003 باعتباره أحد أهم المتغيرات الجديدة في الحياة السياسية، إذ انتقل من مرحلة الكبت والسرية إلى فضاء الحرية والتعبير العلني، فظهر بأشكال متعددة كالتظاهرات والانتخابات ووسائل الإعلام المتنوعة من قنوات فضائية وإذاعية وصحف ومجلات باللغتين العربية والكردية وغيرها، فضلاً عن بروز إصدارات فكرية وثقافية عراقية وعربية دعمت هذا التحول. وقد سعى الرأي العام إلى إثبات حضوره عبر الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي وظفت المؤتمرات والندوات وورش العمل والأنشطة الاحتجاجية في بلورة مطالبه ودعم مشاركته في الحياة العامة. ومع ذلك، واجه هذا الدور معوقات عدة تمثلت في تردي الأوضاع الأمنية، واندلاع الحرب الطائفية، وضعف الثقافة والوعي السياسي، مما جعل تأثيره يتأرجح بين المد والجزر. وعلى الرغم من ذلك، أتاح الدستور العراقي الدائم لعام 2005 مساحة واسعة للحريات عززت قدرة المواطن على التعبير، وهو ما انعكس في المشاركة الفاعلة بالانتخابات التشريعية وانتخابات مجالس المحافظات، حيث أسهم الرأي العام في إنجاح العملية الانتخابية عبر اختيار ممثلين له في البرلمان، بما يكرس دوراً أكثر شفافية وديمقراطية في صناعة القرار السياسي [24].

اولاً: الأحزاب السياسية

تُشكّل الأحزاب السياسية أحد أبرز الفواعل المؤسسية في الحياة السياسية، إذ تؤثر بصورة مباشرة في مسار النظام السياسي وضمان استمراره واستقراره. فهي لا تقتصر على تنشيط العملية السياسية فحسب، بل تُعدّ ركناً محورياً من أركان النظم الديمقراطية، حيث ينعكس أداؤها، سلباً أو إيجاباً، على طبيعة الحياة السياسية ومستوى التطور الديمقراطي والتحديث المؤسسي [25]. ويُنظر إلى فاعلية النظام السياسي بوصفها انعكاساً لطبيعة النظام الحزبي السائد. كما تضطلع الأحزاب بدور جوهري في صياغة السياسة العامة وتأطيرها، باعتبارها قناة رئيسية للمشاركة السياسية للمواطنين ووسيطاً منظماً للاتصال السياسي داخل المجتمع [26]، الأمر الذي يجعلها في نظر العديد من علماء السياسة الركيزة الأساسية التي تربط بين النخبة الحاكمة والقاعدة الشعبية، وتشكل محطة اتصال حيوية بين المواطنين ومؤسسات السلطة، وعليه فإنها وعن طريق وظائفها تعمل على مايلي [5]:-

1. زيادة مشاركة المواطنين عن طريق فتح قنوات جديدة للمشاركة الجماهيرية.
2. تعمل المشاركة في الانشطة الحزبية على تنمية الشعور بالولاء والانتماء لدى الجماهير.
3. تعمل المشاركة في الانشطة الحزبية على زيادة المعرفة السياسية، ومن ثم الثقافة السياسية.
4. تعمل الاحزاب السياسية على صناعة الرأي العام، إذ تعد عملية صناعة الرأي العام هي التنشئة السياسية عن طريق عملية تثقيف الجمهور باتجاه قضية معينة، وبقصد ايجاد رأي عام داعم لها عن طريق القائمون على العملية، وهم قادة الرأي من الذين يستهدفون كسب الرأي العام الى جانبهم فيقومون بإنتاج المعلومات وتوزيعها، ويختارون منها ما يناسب اهتمامهم ويحقق مصالحهم، ويخفون مالا يريدون توزيعه ونشره او يتعارض مع مبادئهم وايدلوجياتهم تلك العملية تسمى بـ (المذهبة) او (الادلجة) او (التلقين الايديولوجي) ان مثل هذه العملية تتم في اطار ما يعرف (بالسوق السياسية والتي هي عبارة عن مجموعة احزاب يرغبون في نشر افكارهم وبرامجهم السياسية الى الجمهور المستعد لتقبل هذه الافكار او المبادئ والبرامج السياسية، فالسوق السياسية هي التي عن طريقها يتم مزاولة النشاط السياسي أما آليات الاحزاب السياسية التي عن طريق تعمل على بلورة الرأي العام هي الخطاب السياسي والقادة او الزعماء الاجتماعيون ووسائل الاتصال والاعلام[27]، ويتفق معظم دارسي الاحزاب السياسية على أهمية تأثير الاحزاب السياسية ودورها في تكوين وبلورة الرأي العام إلا ان هذا الاتفاق صاحبه بعض المناقشات بخصوص مضار الاحزاب السياسية كالاتي:
   - التقييد بالمصالح الحزبية الضيقة وتقديمها على المصلحة العامة.
   - انقسام المجتمع الى فئات وكتل متناحرة.

شهد العراق في 9 نيسان/أبريل 2003 تحوّلاً جذريًا من نظام شمولي استبدادي إلى نظام يقوم مبدئيًا على آليات الديمقراطية وتميز هذا التحول عن غيره من التجارب العالمية [28]، وبعد سقوط نظام البعث، دخلت الساحة العراقية مرحلة من الفوضى ومحاولات لإعادة تشكيل النظام السياسي وفق رؤى متباينة وانقسمت القوى السياسية والمجتمعية بين مؤيد ورافض للاحتلال وللعملية السياسية الجديدة. كما أبدى الشعب العراقي رفضًا واسعًا للتواجد الأجنبي، حيث اختار البعض المقاومة المسلحة، فيما لجأ آخرون إلى الوسائل السلمية، وتجلت الوسائل السلمية عبر المظاهرات والمشاركة السياسية وصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات حرة وبالرغم من الحراك السياسي النشط، واجهت العملية السياسية عراقيل كبيرة بسبب التجاذبات الحزبية والمعارضة غير المنضبطة، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى إرث النظام الأحادي السابق، الذي جعل التوازن السياسي في العراق هشًا حتى اللحظة [29]، ويمكن توضيح الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في صنع وفرض السياسة العامة من عدة أبعاد [30]: -

1. دور الأحزاب في رسم وتخطيط السياسة العامة

تلعب الأحزاب السياسية العراقية دورًا جوهريًا في صناعة السياسة العامة من خلال تمثيل المواطنين في المؤسسات المنتخبة، وطرح برامج وبرامج انتخابية تعكس مصالح واحتياجات المجتمع. ويرتبط ظهور هذه الأحزاب في العراق بعد 2003 بانتقال النظام السياسي من استبدادي إلى نظام قائم على الانتخابات والتعددية الحزبية، حيث أصبحت الكتل الحزبية واللجان الانتخابية أدوات رئيسية في صياغة السياسة العامة. كما تساهم الأحزاب في بلورة الرأي العام، وتحويل المطالب المجتمعية إلى أولويات سياسية من خلال برامجها وبرامج نوابها في البرلمان، وبالتالي التأثير على سن القوانين وتحديد الأولويات الوطنية.

- دائرة التأثير خارج السلطة

تعمل الأحزاب العراقية خارج السلطة على التعبئة السياسية للرأي العام وتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وتحفيز المشاركة السياسية، سواء من خلال الحملات الانتخابية أو النشاط الإعلامي والمجتمعي. كما تقوم الأحزاب بتجميع مصالح الجماعات المختلفة وصياغتها ضمن برامج واضحة، ما يسهم في إبراز القضايا المجتمعية على الأجندة السياسية الوطنية، وهو ما ظهر في الحملات الانتخابية التي أطلقتها الأحزاب الإسلامية مثل حزب الدعوة الإسلامية والحزب الإسلامي العراقي، والتي استخدمت المنابر الدينية والاجتماعية لتوجيه الناخبين نحو سياساتها.

- دائرة التأثير داخل السلطة

تؤثر الأحزاب العراقية بشكل مباشر في صنع السياسة العامة عند توليها السلطة، إذ تحدد السياسات الحكومية وبرامج العمل وفق أيديولوجياتها الحزبية. كما تسهم في تشكيل الحكومة، وترشيح المسؤولين، والمشاركة في وضع التشريعات والخطط الاستراتيجية. وفي حالات غياب الأغلبية الحزبية، تلجأ الأحزاب إلى تشكيل تحالفات ائتلافية لتأمين تمرير سياساتها وتحقيق توافق سياسي نسبي، مما يضمن استمرارية عملها وتحقيق أهداف برامجها الانتخابية.

2. دور الأحزاب في تنفيذ السياسة العامة

بعد الانتخابات، تتحمل الأحزاب الممثلة للحكومة مسؤولية تنفيذ السياسات العامة وفق برامجها المعلنة، مع الحفاظ على الحقوق والحريات العامة، وتحسين مستويات حياة المواطنين، وضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وتعمل الأحزاب على ترجمة رؤاها إلى برامج تنفيذية من خلال وزراءها وأجهزتها الحكومية، مع مراعاة تكوين تحالفات ائتلافية عند الحاجة لتأمين دعم برلماني كافٍ لتنفيذ سياساتها.

3. دور الأحزاب في تقييم السياسة العامة

تقوم الأحزاب العراقية سواء في الحكم أو المعارضة بدور رقابي مهم لتقييم السياسات العامة، من خلال مراقبة تنفيذها، وقياس فعاليتها، وبيان الإيجابيات والسلبيات، واقتراح حلول بديلة عند الضرورة. ويظهر هذا الدور جليًا في عمل المعارضة الحزبية، التي تضع برامج مفصلة لتقديم بدائل، وممارسة الضغط على الحكومة لضمان مراعاة مصالح المواطنين، وتحقيق التوازن بين السلطة التنفيذية والمجتمع.

4. وظائف الأحزاب السياسية الأساسية في العراق

وفقًا لما ذكره الدكتور أحمد تهامي عبد الحي، يمكن حصر وظائف الأحزاب العراقية في: تحديد البوصلة والاتجاه للحكومة وتشكيلها، تقديم البدائل السياسية والمرشحين للناخبين، التجنيد السياسي وتنشئة الأعضاء للمشاركة في السلطات التنفيذية والتشريعية، وتجميع المصالح وصياغتها ضمن برامج واضحة، إضافة إلى الرقابة على السلطة لضمان توازن عملية صنع السياسة العامة.

ثانياً: منظمات المجتمع المدني

تلعب منظمات المجتمع المدني في العراق دورًا محوريًا في تشكيل رأي عام واعٍ وفعّال، نظرًا لما تمتاز به من خصائص فريدة، أبرزها أنها منظمات غير ربحية لا تهدف إلى المكاسب المادية، بل تسعى لتحقيق رفاهية الإنسان والمجتمع. وتمثل هذه المنظمات حلقة وصل بين الأسرة والدولة، إذ تنقل بصدق احتياجات المجتمع الفردية والجماعية، وهو ما يعكس الدور المحوري الذي تقوم به في مختلف المجالات، ويمكن تلخيص أبرز هذه الأدوار كما يلي [31]: -

1. بلورة الرأي العام وتعزيز الترابط الاجتماعي: تعمل المنظمات على صياغة الرأي العام العراقي، وتقوية أواصر التواصل بين مختلف الجماعات، مع محاولة التعرف على اتجاهاتها وتوقع مساراتها وردود أفعالها. يمثل ذلك أهمية كبرى في ترشيد القضايا الحيوية للبلاد، بما في ذلك العملية الانتخابية، والتي تؤخذ في الاعتبار من قبل الأجهزة الحكومية والقوى السياسية والأحزاب المختلفة.
2. الدور الثقافي والتوعوي: تسهم منظمات المجتمع المدني في رفع مستوى الوعي الثقافي والسياسي من خلال التثقيف والتوعية، وتمثيل الأفراد والمطالبة بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، وهو ما يعزز مشاركة المواطنين في الحياة العامة.
3. الدور التربوي: تتحقق هذه الوظيفة عبر الممارسة الديمقراطية الفعلية داخل هذه المنظمات، بما يشمل التدريب العملي على أسس الديمقراطية، وتعزيز القيم الديمقراطية في الحياة الداخلية للجماعات المدنية.
4. التخفيف من أعباء الإدارة المركزية: تقوم المنظمات بإدارة شؤون الجماعات الفرعية ذاتيًا، مما يقلل الضغوط المالية والإدارية على السلطات المركزية، ويحد من سيطرة الأجهزة الرسمية بشكل مفرط، ويساهم في خلق توازن بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني

إن الرأي العام العراقي ومنظمات المجتمع المدني بحاجة إلى إطار ديمقراطي مؤسسي يضبط عملهما ويوجه أهدافهما، وذلك لتحقيق الهدف الأساسي من وجودهما، وهو قيام دولة القانون والمؤسسات. فالدولة القائمة على القانون والمؤسسات الفاعلة تضمن احترام حقوق الإنسان كافة، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير، وتعمل على تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، بحيث يصاحب التمتع بالحقوق التزام بالقانون والخضوع للمؤسسات، وتسهم المؤسسات في نقل سند السلطة من شخص يتولاها إلى هيئة معينة، بهدف تحقيق أهداف المؤسسة العامة، وليس استغلالها لخدمة مصالح شخصية. كما تعمل المؤسسات على توجيه المواطن نحو الانتماء للدولة الحديثة الجامعة، بعيدًا عن الولاءات الضيقة القائمة على الانتماءات القبلية أو الطائفية. في هذا السياق، تشكل منظمات المجتمع المدني حلقة وصل موثوقة بين الحاكم والمحكوم، وتعد الجسر الآمن لتوطيد العلاقة بينهما[32].

ومن الجدير بالذكر أن تجربة منظمات المجتمع المدني في العراق حديثة نسبيًا، ومرتبطة بعدم نضوجها الكامل، وهو أمر لا يرجع إلى ضعفها أو عدم قدرتها على التفاعل مع الديمقراطية، بل إلى حاجتها إلى تراكم الخبرات وإجراء دورات وورش عمل تمكنها من تعزيز قدراتها ومواكبة المنظمات المماثلة عالميًا، والعمل على أداء أدوارها في بلورة الرأي العام العراقي. ويرجع التراجع النسبي في أداء هذه المنظمات إلى مجموعة من المعوقات التي تحد من تطورها، ويمكن حصرها كما يلي [5]: -

1. المعوق الأمني.
2. المعوق الاقتصادي.
3. المعوق السياسي والثقافي.
4. المعوق البنيوي.

أما أهم العوامل المؤثرة على الرأي العام العراقي وعلى دوره في المشاركة السياسية هي [5]: -

1. الاسرة: إذ شكلت الاسرة العراقية نسبة لا تقل عن (32%) بتأثيرها في ميول الفرد العراقي وتغير قراراته لغرض المشاركة في العملية الانتخابية من اجل التغيير واختيار الافضل من صناع القرار السياسي.
2. المرجعية الدينية : شكلت المرجعية الدينية ما نسبته (23%) من حيث تأثيرها في آراء الناخبين، وذلك للعلاقة الوطيدة بين الاسرة والانتماء الديني، وتتصدر المرجعية قائمة احد العوامل تأثيراً في رأي الناخب العراقي حيال القضايا السياسية، إذ أسدت المرجعية الدينية الى الاحزاب العراقية موقفاً حسب له الدور الايجابي والاهم في تاريخ المرجعية الدينية عن طريق توجيه جميع الاحزاب السياسية على تغيير برامجها الانتخابية وخطابها ورجالاتها الممثلين للرأي العام العراقي رغبة في الحفاظ على وحدة الصف وللحيلولة دون تمزيق المجتمع العراقي وتفاقم مسألة الطائفية.
3. دور وسائل الاعلام (14%) شكلت نسبة كبيرة، ويرجع سبب ذلك الى التطوير في الاداء والمضمون لوسائل الاتصال والاعلام العراقية.

4. الاصدقاء: تشكل علاقات الاتصال الشخصي بين الاصدقاء أحد المؤثرات في بلورة الآراء والافكار لدى الفرد، إذ يشكل ما نسبته (12%) من المجموع الكلي للعوامل.
5. مواقع التواصل الاجتماعي: أثرت مواقع التواصل الاجتماعي في بلورة وتعبئة الرأي العام العراقي، إذ شكلت ما نسبته (5%) من مجموع ما سجلته الاحصائية الميدانية، ويرجع سبب ذلك الى كثرة استخدام الفرد العراقي للشبكة العنكبوتية.
6. العالمية (الانترنت)، والتي تساعد الفرد على سرعة الحصول على المعلومة والخبر في الوقت المناسب.

يمثل الرأي العام العراقي بعد عام 2003 أحد أبرز التحولات في الحياة السياسية، إذ انتقل من مرحلة القمع إلى مرحلة التعبير الحر والمشاركة الواسعة في الانتخابات والتظاهرات ووسائل الإعلام. ومارست الأحزاب السياسية دوراً محورياً في تشكيل هذا الرأي العام من خلال تعبئة المواطنين وتوجيههم عبر الخطاب الحزبي والديني والإعلامي، وأسهمت في رسم وتنفيذ وتقييم السياسات العامة ضمن نظام تعددي ناشئ. كما برزت منظمات المجتمع المدني كفاعل مهم في تعزيز الوعي والمشاركة الديمقراطية، رغم ما واجهته من معوقات أمنية واقتصادية وسياسية. وتوزعت مؤثرات الرأي العام بين الأسرة والمرجعية الدينية ووسائل الإعلام والعلاقات الاجتماعية ومواقع التواصل، مما يعكس تداخل العوامل الاجتماعية والدينية والإعلامية في بلورة المواقف السياسية داخل المجتمع العراقي.

ثالثاً: الدور المستقبلي للرأي العام العراقي

أنّ مرحلة ما بعد 2003 مثّلت تحوّلاً بنيوياً في طبيعة النظام السياسي العراقي، إذ انتقل من حكم شمولي مركزي إلى نظام تعددي ديمقراطي يقوم على المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة، هذا التحوّل أوجد بيئة جديدة جعلت للرأي العام موقعاً أكثر تأثيراً في العملية السياسية، لكنه ظل محكوماً بتحديات موضوعية مرتبطة بالبنية الاجتماعية والسياسية والأمنية للبلاد، ويمكن استشراف الدور المستقبلي للرأي العام العراقي عبر المحاور الآتية:

1. مشهد بقاء الرأي العام العراقي

يتمثل هذا السيناريو في استمرار الوضع القائم، حيث يبقى الرأي العام مؤثراً جزئياً في العملية السياسية من دون أن يتحول إلى قوة حاسمة في توجيه القرار. ويظل تأثيره مقتصراً على الانتخابات الدورية أو التعبير عن المواقف عبر وسائل الإعلام والاحتجاجات المحدودة، بينما تواصل النخب السياسية التحكم بالمسارات الكبرى، هذا المشهد قد ينتج عن استمرار ضعف المؤسسات الديمقراطية، وغياب الإصلاحات التشريعية التي تسمح بمأسسة الرقابة الشعبية، وأن استمرار الرأي العام وفعاليته معرضة للتراجع نحو دور اللامبالاة تجاه القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، إذا استمرت مجموعة من العوامل السلبية، أهمها:

- مستوى المشاركة الانتخابية المنخفض: انتخابات 2021 شهدت أقل معدل مشاركة بعد 2003، حوالي 41٪ من الناخبين [33].
- انخفاض الثقة بالمؤسسات السياسية: مستويات عالية من الشك تجاه البرلمان، الأحزاب، اللجنة العليا للانتخابات وغيرها من المؤسسات الحكومية [34].
- المطالب العامة دون تنفيذها: مثل المطالبة بإصلاحات بعد احتجاجات 2019، رغم وعود الإصلاح، حيث ان الدولة لا تزال تواجه تحديات في مكافحة الفساد وتحسين الخدمات العامة [35].
- تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار: يؤدي شعور الفرد العراقي بعدم الأمان على حياته الشخصية إلى الانكفاء على الذات والتركيز على تلبية الاحتياجات المعيشية، أو اللجوء إلى الهجرة التدريجية، ما يقلل من اهتمامه بالشأن السياسي [36].
- تضارب المصالح الحزبية والافتقار إلى الرقابة البرلمانية: يبرز التنافس الحزبي على المناصب السياسية والمصالح الخاصة على حساب الدور الرقابي للبرلمان، ما يجعل الرأي العام العراقي في وضع ثانوي أو مهمش داخل العملية السياسية، رغم مشاركته في الانتخابات، ويحد ذلك من تأثيره الفعلي على صنع القرار، وهو ما يتناقض مع أسس الديمقراطية.
- الثقافة السياسية التي لا تزال تتأثر بالطائفية والعشائرية، وهي عوائق أمام تشكيل رأي عام مبني على قضايا سياسية واقتصادية وبرامجية [37] .
- ضعف القدرات المؤسساتية لدى المجتمع المدني ومحدودية استقلالية الإعلام؛ مما يجعل الأفراد يعبرون عن رأيهم في الأوساط غير الرسمية أكثر من أن يكون لهم تأثير تشريعي أو تنفيذي مباشر .
- خيبات الأمل المتكررة من وعود التغيير، مما يؤدي إلى نوع من التبلد أو التراجع في التوقعات الشعبية [38].

بناءً على ذلك، يظل بقاء الرأي العام العراقي وفاعليته رهينًا بالظروف الموضوعية التي يمر بها المجتمع، والتي تتطلب معالجتها لضمان دوره الحيوي في دعم استقرار النظام الديمقراطي واستمراره.

2. مشهد تراجع الرأي العام العراقي

منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، ظهرت الأحزاب السياسية والصحف والنقابات والجمعيات لتعكس الرأي العام، رغم القيود على الحريات في ظل نظام ديمقراطي شكلي، فخلال حكم الجمهوريات الأربع (1958-2003) وتحت سيطرة المؤسسة العسكرية، تراجعت الحريات تدريجيًا، فانحصر النقاش العام خوفًا من القمع، وبعد عام 2003، توسعت وسائل الإعلام والصحف والقنوات الفضائية، ما منح الرأي العام مساحة أوسع للتعبير عن نفسه، لكنه شابها الفوضى ونقص التنظيم القانوني، رغم الفرص الجديدة، واجه الرأي العام تحديات تتعلق بالمصداقية وانتشار المعلومات غير الدقيقة، حيث يظل تعزيز الإطار الديمقراطي والمؤسساتي وتنظيم وسائل الإعلام ضروريًا لضمان فاعلية الرأي العام العراقي ومشاركته السياسية الفاعلة، وعلى الرغم من اتاحة حرية الرأي والتعبير في العراق، شهد الرأي العام تراجعًا نسبيًا في الكتابات والإصدارات من الكتب والمجلات، وتردي أداء الفضائيات على الرغم من كثرتها، ويعود ذلك إلى عدة أسباب رئيسية:

- مقاطعة منظمّة للانتخابات أو انخفاض شديد في المشاركة، أكثر مما شهدناه، بدافع الشعور بأن الانتخابات ليست فعالة أو أنها مفبركة .
- تفاقم الأزمات الاقتصادية، الأمنية، الخدمية بدرجة تجعل الناس يركزون على البقاء والبقاء، وليس المشاركة السياسية.
- فشل الإصلاحات الموعودة، وتآكل الثقة بشكل جسيم في المؤسسات الحكومية.
- تدخلات خارجية تقوّض الاستقلال السياسي، مما يجعل القرارات تُتخذ بناءً على مصالح خارجية أكثر منه استجابة للرأي المحلي.
- سيطرة الإعلام: كانت وسائل الإعلام تحت سيطرة النظام السابق، وما بعد 2003 أدى انهيار المركزية وفقدان التمويل وغياب التوجيه إلى حالة من الفوضى وشلل المؤسسات الإعلامية.
- افتقار الانضباط الذاتي: على الرغم من دستورية حقوق النشر والإذاعة، غياب القوانين والإجراءات المنظمة أدى إلى إساءة استخدام الحريات، مما يمثل تهديدًا لحرية الصحافة.
- سلامة الصحفيين: يشكل تعرض الصحفيين للقتل والتهديد والتخريب تهديدًا مباشرًا، ويعيق قدرتهم على التعبير الحر، مما يضعف الرأي العام.
- الأمية والوعي السياسي: ارتفاع نسب الأمية وانعكاسها على الوعي السياسي عرقل قدرة المواطنين على التعبير عن آرائهم.
- الأوضاع الطائفية والأمنية: الأحداث الطائفية بين 2006-2008 والتهجير والهجمات على الصحف والمجلات والمحطات الفضائية أدت إلى تقليص المساحة العامة للتعبير، في ظل تردي الأوضاع الأمنية وغياب الحلول الحكومية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية.
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية: تدمير الاقتصاد، البطالة، قرارات الحاكم المدني بعد 2003 مثل حل الجيش وإبعاد الموظفين، وتحولات الخصخصة والفقر، كل ذلك أثر على الرأي العام وانخفضت مشاركة المواطن في الشأن العام.
- غياب مجتمع مدني حقيقي: الهيمنة الأبوية والسلطوية في المؤسسات والعلاقات الاجتماعية التقليدية أعاقت تشكيل مجتمع مدني فعال، وجعلت المواطنين خاضعين للقيادات الدينية والطائفية والعشائرية، مما أدى إلى تراجع الرأي العام تدريجيًا وخطر فقدان الحريات العامة الدستورية.
- العوائق الثقافية والاجتماعية: الولاءات القبلية والطائفية والعشائرية، وغياب الوحدة الوطنية، وضعف الانتماء للدولة الواحدة، ساهمت في تراجع الدينامية الديمقراطية وضعف تطور الرأي العام العراقي [5].

3. مشهد تقدم الرأي العام العراقي

يُعد هذا السيناريو الأكثر تفاؤلاً، حيث يتطور الرأي العام إلى قوة ضاغطة وفاعلة في صنع القرار السياسي. يتحقق ذلك عبر ارتفاع مستويات الوعي السياسي، ترسيخ دور منظمات المجتمع المدني، وتوظيف الإعلام الرقمي كأداة رقابة ومساءلة للنخب السياسية. في هذا السياق، يمكن للرأي العام أن يفرض إصلاحات تشريعية ومؤسساتية، ويعيد صياغة قواعد اللعبة السياسية بما يعزز الشفافية، ويجعل صانع القرار أكثر التزاماً بمطالب الجمهور، وشهد الرأي العام العراقي تعزيزًا لمكانته السياسية بعد عام 2003 نتيجة مجموعة من العوامل الإيجابية، أبرزها [39]: -

- التحول نحو النظام الديمقراطي: أدى الانتقال من الحكم الشمولي إلى النظام الديمقراطي إلى توفير إطار مؤسسي يسمح بتفاعل المواطنين والمشاركة السياسية الفاعلة.

- تبلور الآراء والأفكار: شهد المجتمع العراقي تكوين آراء وطروحات فكرية حول قضايا محددة شغلت الرأي العام، ما أسهم في إثراء النقاش السياسي والاجتماعي.
- الأوضاع الاقتصادية والمعيشية: ساهمت حالة الفقر النسبي لدى المواطن العراقي في تحفيز اهتمامه بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى وعيه بالمطالب الأساسية.
- تحسن الأوضاع الصحية: أسهمت إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية بعد عام 2003 في تحسين الظروف الصحية للفرد العراقي مقارنة بالفترة السابقة، ما عزز قدرة المجتمع على المشاركة الفعالة [36].
- الإنتاج الفكري والإعلامي: صدرت العديد من المؤلفات والبحوث العلمية، واستخدمت الأقلام الحرة للتعبير عن الآراء، مما دعم دور الرأي العام في الحياة السياسية.
- القضايا الوطنية الهامة: أثارت قضايا استراتيجية مثل خور عبد الله، التي تم التعبير عنها عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، ردود فعل واسعة من المواطنين، ما أبرز قدرة الرأي العام على التأثير والمطالبة بحقوق الوطن.
- تقدم وسائل الإعلام والاتصال: ساهم التطور التقني والتكنولوجي للإعلام وظهور مواقع التواصل الاجتماعي في تسريع تداول القضايا، وإتاحة منصة للجميع للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم، بما عزز من فاعلية الرأي العام العراقي بصورة إيجابية وحقيقية.

إنّ مستقبل الرأي العام في العراق مرهون بقدرة النظام السياسي على استيعاب مطالبه، وبكفاءة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في تحويل هذا الرأي من ردّ فعل إلى قوة تنظيمية واعية ومؤثرة. فبقاءه أو تراجعه أو تقدمه ليس معزولًا عن طبيعة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية، ولا عن مدى ترسيخ ثقافة المواطنة والديمقراطية في بنية المجتمع العراقي.

الخاتمة

تشير نتائج هذا البحث إلى أن الرأي العام العراقي يشكل ركيزة أساسية في العملية السياسية بعد عام 2003، حيث أصبح أداة فعّالة للتأثير في صنع القرار السياسي وتعزيز مساءلة المؤسسات الحكومية. فقد أظهرت الدراسة أن قدرة المواطنين على التعبير عن آرائهم ومطالبهم لم تعد محصورة في حدود المشاركة الانتخابية فقط، بل توسعت لتشمل الوسائل الإعلامية التقليدية والرقمية، فضلاً عن التظاهرات السلمية والضغط الجماهيري، ما ساهم في تعزيز العلاقة التفاعلية بين المجتمع المدني وصانعي القرار.

كما بين البحث أن التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية لم تمنع الرأي العام من ممارسة دوره الرقابي، بل شكلت هذه التحديات دافعًا لتطوير آليات المشاركة المدنية وتحسين أساليب التعبير عن المطالب الشعبية. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الفعاليات الثقافية والسياسية والنقاشات العامة في رفع مستوى الوعي السياسي والمدني لدى المواطنين، ما أدى إلى تعزيز قدرتهم على المشاركة البناءة في صياغة السياسات العامة.

وفي ضوء التطورات الإعلامية والتكنولوجية المستمرة وزيادة مستوى التعليم والوعي المدني، يتوقع أن يزداد تأثير الرأي العام العراقي في المستقبل، بما يسهم في ترسيخ مبادئ الديمقراطية، وحوكمة الشفافية، وتعزيز حكم القانون، ويضمن مشاركة المواطنين بشكل منظم ومؤثر في جميع مراحل صنع القرار السياسي، مما يؤكد الدور الاستراتيجي للرأي العام كركيزة أساسية لاستدامة العملية الديمقراطية في العراق.

الاستنتاجات

1. أصبح الرأي العام العراقي بعد عام 2003 قوة فاعلة تؤثر في صنع القرار السياسي، خصوصًا في المجالات المتعلقة بالخدمات العامة، مكافحة الفساد، والسياسات الاقتصادية.
2. توفر وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي، منصات مهمة لتعبير المواطنين عن آرائهم ومطالبهم، مما يعزز من تأثير الرأي العام على صانعي القرار.
3. التظاهرات السلمية والضغط الجماهيري أثبتت قدرة المجتمع المدني على ممارسة الرقابة الشعبية، والمساهمة في تعديل السياسات والتشريعات بما يعكس تطلعات المواطنين.
4. تزايد الوعي المدني والثقافي والسياسي لدى المواطنين العراقيين أسهم في تعزيز مشاركتهم الفعّالة، ما جعلهم شركاء حقيقيين في صياغة السياسات العامة وليس مجرد متلقين لها.

5. من المتوقع أن يزداد تأثير الرأي العام العراقي مستقبليًا نتيجة التطورات الإعلامية والتكنولوجية والتعليمية، مما يعزز من مبادئ الديمقراطية وحكم القانون، ويضمن مشاركة المواطنين بطريقة منظمة وحضارية في الحياة السياسية.

المصادر

[1] المنجد في اللغة العربية والاعلام .(2007). (المجلد 42). بيروت: دار الشروق.
[2] بدوي، احمد زكي. (2001). معجم المصطلحات الاجتماعية (المجلد ط 4). بيروت: المؤسسة العربية.
[3] الكيالي، عبدالوهاب. (2001). موسوعة السياسة (المجلد 4). بيروت: المؤسسة العربية.
[4] مصباح، عامر. (2009). معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (المجلد ط1). القاهرة: دار الكتاب الحديث.
[5] علي، لارا حسين. (2022). دور الرأي العام العراقي في الحياة السياسية بعد .2003 (المجلد ط1). بغداد: در امجد للنشر والتوزيع.
[6] قرطي العياشي. (2011). تطور مفهوم واتجاهات الرأي العام وأثره صناعة القرار في روسيا الاتحادية. مجلة الدراسات القانونية والسياسية.
[7] آل مساعد، حصة محمد و العقباوي ، احلام عبدالسميع. (2011). مهارات الاتصال والتفاعل (المجلد ط1). القاهرة: عالم الكتب.
[8] الرمضاني، مازن. (1991). السياسة الخارجية (دراسة نظرية). بغداد: دار الحكمة.
[9] كمال، هشام جميل. (2015). اختصاصات هيئة الاعلام والاتصالات وانعكاساتها على الرأي العام العراق انموذجا. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية (12).
[10] الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر. (2011). مختار الصحاح. بيروت: مكتبة لبنان.
[11] العويني، محمد علي. (1981). اصول العلوم السياسية. القاهرة: عالم الكتب.
[12] ربيع، محمد محمود و مقلد ، اسماعيل صبري. (1994). موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت.
[13] الشيمي، محمد عبدالعظيم. (دت). الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
[14] طعمة ،حسين ياسين. (2010). نظرية اتخاذ القرارات: اسلوب كمي تحليلي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
[15] الزبيدي ، منظر صالح جاسم. (2013). دور وسائل الاعلام في صنع القرار السياسي. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
[16] دورتي، جيمس و بالستغراف، روبرت. (1995). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع.
[17] ابو عامود، محمد سعد. (1988). صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية. (112)،.
[18] زيدان، سلمان. (2017). العمق الاستراتيجي موقع التخطيط والمعلومات في صناعة القرارات. الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع،.
[19] ابراهيم، السعيد مبروك. (2012). المعلومات ودورها في دعم واتخاذ القرار الاستراتيجي. القاهرة: المجموعة العربية للنشر والتوزيع.
[20] الرمحي، مرعي علي. (2023). الدور الاستشرافي لظاهرة الرأي العام تجاه عملية صنع القرار السياسي :دراسة تحليلية معاصرة (2012-2023). المركز العربي للبحوث والدراسات .منشور على الرابط http://www.acrseg.org/43204 : ، تاريخ الزيارة 2025/4/3
[21] عبدالعزيز، هشام مصطفى. (2015). الرأي العام ودوره في صنع القرار السياسي. حزب الإصلاح والنهضة. منشور على الرابط https://eslahnahda.com/articles/10، تاريخ الزيارة 2025/4/4
[22] فريق، علاء جمال. (2025). دور وسائل الاعلام في مكافحة الارهاب المجتمعي-الدكة العشائرية انموذجاً :دراسة مسحية. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية(المجلد14، العدد54).
[23] الفيلي، لقمان عبدالرحيم. (2019). بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلو الديمقراطية (المجلد ط1). بيروت: مركز الرافدين للحوار.
[24] الربيعي، احمد حسين. (2019). البيئة الاجتماعية والسلوك السياسي التوجهات والاهداف. عمان: دار امجد للنشر والتوزيع.
[25] صالح، نغم محمد. (2010). مستقبل النظام الحزبي في العراق. مجلة العلوم السياسية(العدد41).
[26] عبيد، منى حسين. (2009). التعددية السياسية في دول العالم الثالث (العراق نموذجاً). مجلة دراسات سياسية (العدد 14).
[27] سليمان، عصام. (1989). مدخل الى علم السياسة (المجلد ط 2). بيروت: دار النضال للطباعة والتوزيع.
[28] فريق ابحاث. (2007). ديناميكيات النزاع في العراق "تقسيم إستراتيجي" (المجلد ط1). بغداد: أربيل.
[29] راضي، سمير جاسم. (2008). الديمقراطية والعنف. مجلة العلوم السياسية(العدد 36).
[30] احمد، احمد خميس و فؤاد، مصطفى احمد. (2022). دور الاحزاب السياسية في صنع السياسات العامة. المركو الديمقراطي العربي للدراسات الستراتيجية والسياسية والاقتصادية .برلين. منشور على الرابط
[31]: https://marsaddaily.com/news.aspx?id=3519&mapid=30
[32] منظمة حمورابي لحقوق الانسان. (2025). منظمات المجتمع المدني في العراق واثرها في التحولات الديمقراطية. تاريخ الاسترداد 4 4, 2025، منشور على الرابط :

[33] http://www.hhro.org/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-
[34] مدني، عبدالسلام. (2024). المجتمع المدني العراقي الى اين. تاريخ الاسترداد 5 4, 2025، من فكرة
[35] https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almjtm-almdny-alraqy-aly-ayn :
[36] Aghasi, Mohammad. (2025). Iraqi Public Opinion Dynamics in Parliamentary Elections . Available at the link: https://en.shafaqna.com/411350/iraqi-public-opinion-dynamics-in-the-2025-parliamentary-elections/?utm_source=chatgpt.com(Date of visit: 6/7/2025)
[37] International Republican Institute. (2020). New Iraq Poll: Despite Distrust in Institutions, Iraqis Value Democratic Process. Available at the link: https://www.iri.org/resources/new-iraq-poll-despite-distrust-in-institutions-iraqis-value-democratic-process/?utm_source=chatgpt.com(Date of visit: 7/4/2025)
[38] Shafaq News. (2025). Iraq's democratic malaise: Challenges mount ahead of 2025 Elections. Available at the link: https://shafaq.com/en/Report/Iraq-s-democratic-malaise-Challenges-mount-ahead-of-2025-Elections?utm_source=chatgpt.com(Date of visit: 29/4/2025)
[39] Hussein, Jamal Mohammed Ameen. (2022). Civil Society in Iraqi Kurdistan: A Historical Perspective. Available at the link:https://journals.iium.edu.my/irkh/index.php/ijrcs/article/view/262?utm_source=chatgpt.com(Date of visit:3/6/2025).
[40] Mahdi, Ali Hazem & Saeed, Qasim Alwan. (2024). The social determinants of public opinion in Iraq. Available at the link https://tjfps.tu.edu.iq/index.php/politic/issue/view/28(Date of visit:30/9/2025).
[41] Taha, Yassin. (2023). Civic Forces and Provincial Elections in Iraq. Rudawrc. Available at the link: https://rudawrc.net/en/article/civic-forces-and-provincial-elections-in-iraq?utm_source=chatgpt.com(Date of visit:17/12/2025).
[42] الخليفة، ابراهيم. (2024). الرأي العام في العراق ومقومات وجوده. وكالة الصحافة المستقلة. Available at the link -.(:https://mustaqila.com/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A(Date of visit:8/4/2025